الباب الثالث / تمهيد

مفهوم السوق ووظائفه وانواعه

مفهوم السوق:

يُعرَّف السوق market بأنه: "**المكان الذي يلتقي فيه البائعون والمشترون لتبادل السلع والخدمات**" أو بعبارة أخرى "**هو محل التقاء العرض والطلب على السلع والخدمات**".

إذا كان السوق في الماضي يرتبط بمكان محدد فإنه في الوقت الحاضر ، وبفضل التقدم الواسع في وسائل النقل والمواصلات لا يشترط أن يكون له مكان جغرافي محدد فقط يتسع السوق إقليمياً أو بلاً أو حتى العالم كله، فيقال مثلاً سوق التمور في البصرة أو سوق السيارات في العراق أو سوق القمح في العالم.

وظائف السوق:

يؤدي السوق الوظائف التالية:

١- تحديد قيم السلع والخدمات.
٢- تنظيم الانتاج ويتحقق ذلك عن طريق التكاليف وذلك عن طريق تخصيص الموارد التخصيص الأمثل.
٣- توزيع الناتج حيث أن كل فرد من الناحية النظرية يستلم دخلاً طبقاً لمقدار ماينتجه، أي أن الأفراد الأكثر انتاجيه هم أولئك الذين يملكون الموارد المنتجه ويحصلون على دخول عالية ويكونون تبعاً لذلك أكثر مقدرة على طلب السلع والخدمات.
٤- التقنين ، أي تقييد الاستهلاك الجاري طبقاً للانتاج الموجود وهذا هو جوهر التسعير.

انواع السوق:

تختلف الأسواق بعضها عن البعض الآخر تبعاً لاختلاف كل أو بعض عناصر السوق ، هذه العناصر هي:

١- البائعون
٢- المشترون
٣- السلعة محل التعامل.

فأذا اختلف عد البائعين أو عدد المشترين أو درجة تجانس السلعة من سوق ألى آخر ترتب على هذا الأمر اختلف في طبيعة السوق وفي طبيعة التكاليف التي يتحملها المنتج والإيرادات التي يحصل عليها وبالتالي في طبيعة الأرباح التي يحققها.

م.م هند وليد العبيدي

وفي ضوء اختلاف هذه العناصر يمكن تقسيم الأسواق إلى أربعة أنواع:

١- سوق المنافسة الكاملة Perfect competition
٢- سوق الاحتكار Monopoly
٣- سوق المنافسة الاحتكارية Monopolistic Competition
٤- سوق منافسة القلةOligopoly

الفصل الثامن: تمهيد

مفهوم السوق ووظائفه وانواعه

سوق المنافسة الكاملة Perfect competition

إن سوق المنافسة الكاملة : هي حالة افتراضية بحته وبالنسبة للاقتصادي تعني "**غياب قوة الاحتكار أي غياب أية قوة لمشروع فردي أو مستهلك له تأثير في أسعار السوق**".

ولتحقيق هذه الحالة الافتراضية لابد من توفر الشروط التالية:

١- تعدد البائعين والمشترين
٢- حرية الدخول إلى السوق والخروج منه
٣- العلم بظروف السوق
٤- تجانس السلعة

١- **تعدد البائعين والمشترين:**

- من ناحية العرض ينبغي أن يكون عدد كبير من البائعين يتنافس بعضهم مع البعض الآخر.
- إن هذا العدد من البائعين يعني أن كل بائع يسهم بجزء ضئيل من العرض الكلي ولذا فإنه غير قادر على التأثير تأثيراً كبيراً في سعر السوق عند تغيير انتاجه.
- كما تفترض هذه الحالة أن كل منتج يواجه عرضاً تام المرونة في عوامل الانتاج بحيث أنه يستطيع زيادة انتاجه دون أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأجور أو الإيجار أو الفائدة السائدة في الصناعة.
- أما من ناحية الطلب فإنه يفترض أن هناك عدداً كبيراً من المستهلكين بالقدر الذي لا يستطيع المشتري الفرد منهم أن يؤثر تأثيراً محسوساً في سعر السوق عند تغيير حجم مشترياته.

٢- **حرية الدخول إلى السوق والخروج منه:**

يقصد بهذا الشرط لا توجد هناك قيود على دخول المشاريع في الصناعة أو الخروج منها

م.م هند وليد العبيدي

٣- **العلم بظروف السوق:**

- كل منتج يفترض أن يكون عارفاً بمعدل الربح لدى أي منتج آخر.
- أن جميع المشترين يفترض أن تكون لهم معرفة تامة بأسعار السلعة في كل جزء من السوق
- يفترض ألا تكون هناك تكاليف نقل ولن يكون هناك أي تقصير أو تماهل للحصول على منافع أي انحراف في السعر في أي جزء من السوق.

٤- **تجانس السلعة**

- يقصد بالتجانس هنا أن المشترين ليس لديهم أي تفضيل بين المنتجين المختلفين للسلعة ، وهذا يعني أنه لاتوجد اختلافات حقيقية أو تخيلية بين منتجات أحد المشاريع في الصناعة ومنتجات أي مشروع آخر في هذه الصناعة.
- أي أن الانتاج من سلعة مفيدة لايختلف في نظر المستهلك عن انتاج آخر من السلعة نفسها في قدرتها على الاشباع.

- **منحنى الطلب في سوق المنافسة الكاملة :**

في حالة المنافسة الكاملة سنعتبر أن منحنى الطلب الذي يواجه المشروع ما هو إلا منحنى مبيعات ذلك المشروع. وحسب افتراضات المنافسة الكاملة أن مبيعات كل مشروع لا تشكل سوى جزء صغير جداً من مبيعات الصناعة ككل (مبيعات السوق) لذا فأن تغير أنتاج المشروع لن يؤثر تأثيراً ملحوظاً في السعر لذا فان المشروع يستطيع أن يبيع أي كمية يرغب بها بسعر المعطى والسائد. أي أن منحنى مبيعاته سيكون بخط أفقي. ولا يستطيع رفعه لان ذلك سيفقده عملائه، كما لايرغب في تخفيضه ما دام قادراً على بيع كمية من سلعته بالسعر السائد. وعليه فأن منحى مبيعات المنتج يمثل منحنى تام المرونة وهو بذلك يختلف عن منحنى الطلب الذي يواجه جميع المنتجين (منحنى طلب السوق) الذي ينحدر من الأعلى إلى الأسفل معبراً عن زيادة المقادير المنتجة والمعروضة وبالتالي (منحنى طلب السوق) الذي ينحدر من الأعلى إلى الأسفل معبراً عن زيادة المقادير المنتجة والمعروضة وبالتالي انخفاض السعر. والشكل أدناه يمثل منحنى مبيعات المشروع.

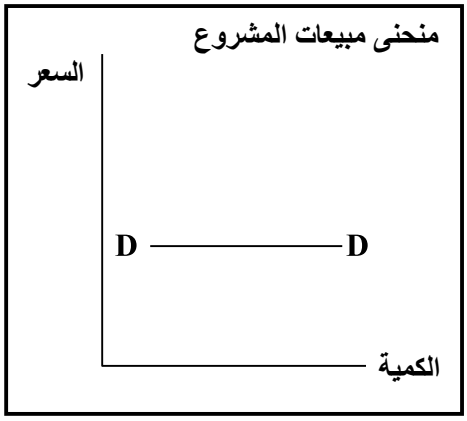

م.م هند وليد العبيدي

- **التوازن في سوق المنافسة الكاملة في الأجل القصير**: إن شرط توازن المشروع في المدى القصير هو أن الإيراد الحدي يساوي التكاليف الحديـة، ويتوقف المنتج عن التوسع في الإنتاج عند النقطة التي يتساوى فيها الإيراد الحدي مع التكاليف الحدية.

ويواجه المشروع في المدى القصير أربع حالات وهي :

١-**حالة تحقيق الربح الاقتصادي** : إن الربح الاقتصادي هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية. ويلاحظ من الشكل أدناه أن منحنى الإيراد الحدي أو السعر أعلى من متوسط التكاليف الكلية. حيث تمثل الإيرادات الكلية المساحة (0P1AQ) أما التكاليف الكلية فهي تمثل المساحة (0P2BQ) ويمثل الربح الاقتصادي المساحة (P1ABP2) وعند كمية الإنتاج Q يتحقق وضع التوازن عند النقطة(A) والتي يكون فيها الإيراد الحدي مساوياً للتكاليف الحدية .

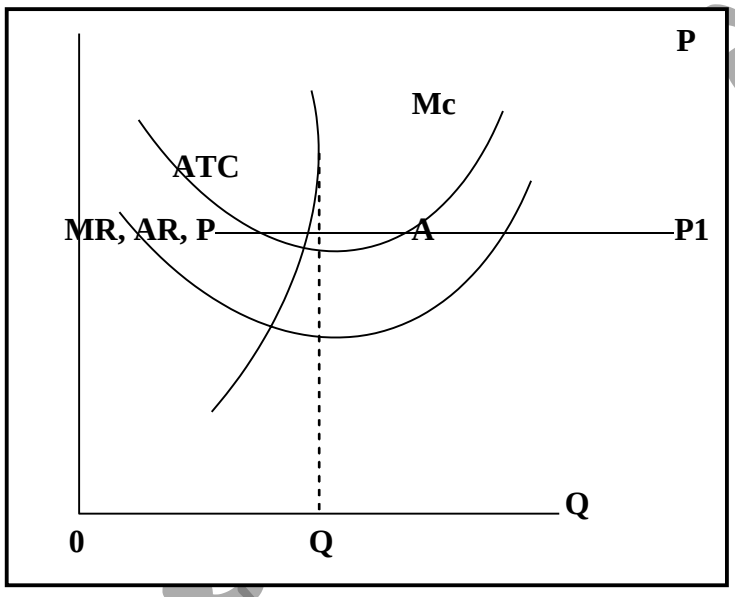

٢ – حالة الربح العادي : يتحقق التوازن عندما يقطع منحنى التكاليف الحدية لمنحنى الإيراد الحدي. أي أن خط السعر (الإيراد المتوسط والإيراد الحدي) يكون مساوياً لمتوسط الكلفة الكلية (ATC) ويمثل ذلك بمنحنى الطلب (P2B) الذي يمس منحنى (ATC) في أدنى نقطة منه في (B) وأن الإيرادات الكلية تتمثل بالمساحة (0P2BQ) ستكون مساوية تماماً لتكاليف الكلية المتمثلة بالمساحة (0P2BQ) وبما أن الربح الاعتيادي موجود ضمناً في التكاليف الكلية للمشروع عندئذٍ سيحصل المشروع على ربح اعتيادي فقط.

٣- حالة الخسارة الاقتصادية مع استمرار الإنتاج : إن المشاريع في الأجل القصير ليس لها الوقت الكافي لتصفية منشاتها فإنها ستضطر إلى تحمل تكاليف ثابتة معينة مهما كان حجم الإنتاج، ولكي تستطيع هذه المشاريع مواجهة تكاليفها الثابتة يجب أن تكون إيراداتها على الأقل كافية لتغطية تكاليفها المتغيرة. لذا فأن المشروع في الأمد القصيرسيستمر في الإنتاج ما دام قادراً على تغطية التكاليف الثابتة. يلاحظ من الشكل أدانه أن السعر (p1) يغطي التكاليف المتغيرة (QD) وليس لجميع التكاليف. لذا يتعرض المشروع لخسارة مساوية (AE) ولكي يقلل الشروع حجم خسائره عليه أن ينتج الكمية التي يتحقق فيها التوازن الذي يتساوى فيه MC مع

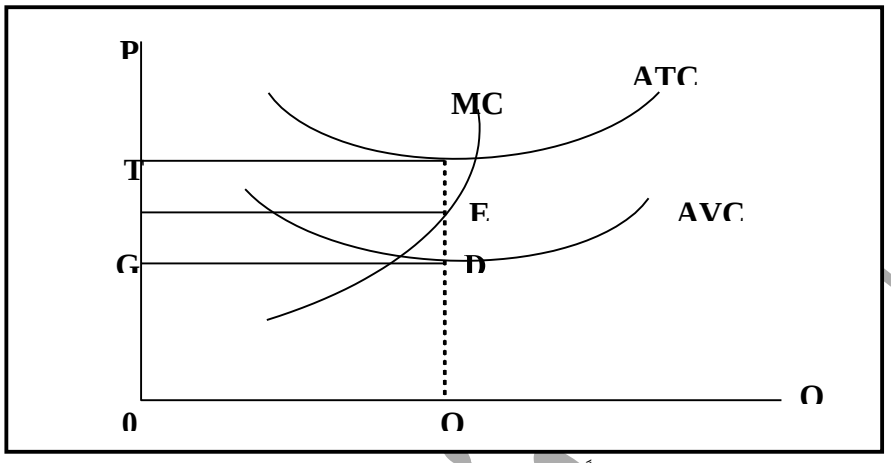

السعر أو MR وهذه الكمية المنتجة هي (0Q) عندئذٍ ستكون الإيرادات الكلية مساوية للمساحة (0P1EQ) أما مجموع التكاليف الكلية سيكون (0TAQ) فمن الواضح التكاليف الكلية (0TAQ) أكبر من الإيرادات الكلية (0P1EQ) والفرق بينهما (P1TAE) خسارة اقتصادية يتحملها المشروع.

إن المنتج سيستمر في الإنتاج رغم الخسارة وذلك لأنه إذا توقف سيواجه التكاليف الثابتة (AD)أي المساحة (GTAD) لذا من الأفضل له أن يستمر في الإنتاج لأنه سيحصل على أيراد يفوق تكاليفه المتغيرة، أي أن إيراداته تغطي تكاليفه المتغيرة زائداً جزء من تكاليفه الثابتة.

٤- حالة الخسارة الاقتصادية مع توقف الإنتاج : في هذه الحالة تفوق الخسارة الاقتصادية التي يتعرض لها المشروع تكاليفه الثابتة. لذا لكي يقلل حجم خسائره عليه أن يتوقف نشاطه الإنتاجي ويتحمل تكاليفه الثابتة. فإذا كان السعر (P1) لن يغطي التكاليف المتغيرة مهما كان حجم الإنتاج، أي تكاليفه الحدية (MC) لإنتاج أي كمية من السلعة ستكون دائماً أعلى من إيراداته الحدية (MR) ويلاحظ من الشكل أدانه أن المشروع ينتج الكمية (0Q) التي تتساوى فيها التكاليف الحدية مع الإيراد الحدي. وتكون إيراداته الكلية متمثلة بالمساحة (0P1DQ) أقل من تكاليفه المتغيرة (NQ) المتمثلة بالمساحة (0GNQ) واقل من تكليفه الكلية (AQ) المتمثلة بالمساحة (0TAQ) وعليه فأن استمرار المشروع في الإنتاج سيعرضه إلى خسارة اقتصادية متمثلة بالمساحة (P1TAD). لذا فعلى المشروع في الأجل القصير التوقف عن الإنتاج ويتحمل التكاليف الثابتة وهي الفرق بين (ATC) و (AVC) أي (AN) متمثلة بالمساحة (GTAN).

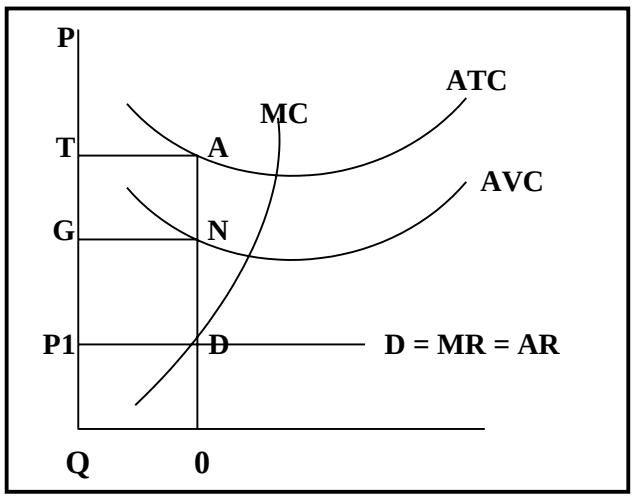

التوازن في سوق المنافسة الكاملة في الأجل الطويل : إن المشرع الذي يحصل على أرباح اقتصادية في الأمد القصير فأن ذلك سيشجع مشاريع جديدة على دخول الصناعة في الأمد الطويل للحصول على جزء من تلك الإرباح. وهذا سيؤدي إلى زيادة عرض الصناعة من السلعة مما يقود إلى انخفاض في السعر حتى تنعدم الإرباح الاقتصادية وسيكون السعر الجديد مساوي للإيراد الحدي ومتوسط الإيراد ولن يحصل المشروع عندئذ إلا على أرباح اعتيادية. ولن يكون هناك حافز لمشاريع أضافية على دخول الصناعة. ويحدث العكس لو تعرضت المشاريع إلى خسارة اقتصادية فسيترك بعض المشاريع الصناعة ويقل عرض السلعة ويرتفع السعر حتى تختفي حالة الخسارة ويعود المشروع إلى حالة التوازن. وهكذا عندما لا يكون هناك حالة أرباح أو خسائر اقتصادية فلن يكون هناك حافز لدخول أو خروج مشاريع للصناعة. وتحصل المشاريع على أرباح اعتيادية ويتحقق تساوي السعر في الأمد الطويل مع متوسط التكاليف الكلية في كل مشروع. فأن الصناعة ستكون في حالة توازن في الأمد الطويل وذلك لإثبات المشاريع التي تتكون منها الصناعة . وعليه فأن المشاريع والصناعة تكون في حالة توازن عندما يتساوى السعر مع تكاليف الحدية ومتوسط التكاليف. حيث أن تساوي السعر مع تكاليف الحدية فان المشروع قانع بان حجم الإنتاج هو الأكبر ربحية من غيره وكون السعر مساوي لمتوسط تكاليف فان ذلك لان يؤدي إلى خروج أو دخول مشاريع جديدة إلى الصناعة.

م.م هند وليد العبيدي

المرحلة: الأولى
المادة: مبادئ علم الاقتصاد
أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي

الصناعة والمشروع:

المشروع Firm هو "**أي مجموعة من عوامل الانتاج تعمل تحت إشراف منظم**".

الصناعة Industry " **مجموعة مشاريع تعمل في انتاج سلعة معينة**"

إن التمييز بين المشروع والصناعة له مضمون هام لشيئين هما

١- منحنى الطلب:

٢- شروط التوازن:

سنتطرق لشروط التوازن Equilibrium Conditions للتمييز بين المشروع والصناعة

يقصد بالتوازن في الاقتصاد "الحالة التي لايوجد فيها ميل نحو التغيير"

لذا فإن **التوازن بالنسبة للصناعة** "**يعني الحالة التي لايوجد فيها ميل نحو دخول مشاريع جديدة أو ميل نحو خروج المشاريع الموجودة وتركها لهذه الصناعة**"

أما التوازن بالنسبة للمشروع " **يعني أن المنظم ليس لديه الحافز لزيادة انتاجه أو انقاصه**"

توازن الصناعة:

قبل التطرق إلى توازن الصناعة لابد من التطرق إلى فكرة الربح العادي Normal Profit

الربح العادي هو "معدل المكافأة (العائد) لكل وحدة من الناتج السائد لمعدل التنظيم في الاقتصاد ككل"

فالمنظمون ينجذبون للدخول في الصناعه إذا كان معدل الربح الذي يمكن أن يحصلوا عليه أعلى من مستوى الربح الاعتيادي ويميلون للتحرك خارج الصناعة إذا كانوا يحصلون على أقل من هذا المستوى.

فالتوازن بالنسبة للصناعة يعني أن المشاريع لا تدخل ولاتخرج منها وهذا يعني أن مستوى الأرباح فيها ليست أعلى ولا أدنى من الربح الاعتيادي ، إذن تكون مساوية له. لكن متى يتحقق الربح الاعتيادي؟

- إن معدل مايستلم من قبل المنظمين لكل وحدة من الناتج هو معدل الإيراد أو السعر .
- وأن مقدار مايدفع من قبل المنظمين لكل وحدة من الناتج يضمنها الربح الاعتيادي الذي يحصلون عليه بسب إسهامهم في العملية الانتاجية هو معدل التكاليف لذا فإن المنظمين يحصلون على الربح الاعتيادي لا أكثر ولا أقل عندما يكون معدل التكاليف مساوياً لمعدل الإيراد أوالسعر.
- فإذا كان معدل التكاليف أعلى من السعر فإنهم يحصلون على شيء أقل من الربح الاعتيادي لكل وحدة.
- وإذا كان معدل التكلفة دون السعر فإنهم يحصلون على فائض ربح (أعلى من الربح الاعتيادي) .
- لذا لكي تكون الصناعة في توازن فإن معدل التكاليف يجب أن يكون مساوياً لمعدل الإيراد.

م.م هند وليد العبيدي

المرحلة: الأولى
المادة: مبادئ علم الاقتصاد
أستاذ المادة: م.م. هند وليد سعيد العبيدي

توازن المشروع :-

- إن الافتراض الإساس في جميع التحليل الاقتصادي هو إن الشخص ينشد تعظيم مستوى معيشته ويعمل بعقلانية نحو هذا الهدف.
- وبناء على هذا فإن المنظم يجب أن نفترض أنه يحاول تعظيم الربح من مشروعه لذا فالمنظم سوف ينتج المقدار الذي يحقق له أعظم ربح ممكن.
- لكن السؤال متى يصل إلى هذه الحالة؟؟؟؟؟؟؟؟
- هنا يرد مفهوم الإيراد الحدي ومفهوم التكلفة الحدية ، فالإيراد الحدي هو مقدار الإضافة للإيراد الكلي الناجم من بيع آخر وحدة منتجة أما التكلفة الحدية فهي مقدار الإضافة للتكاليف الكلية التي يتحملها المنظم من جراء انتاج الوحدة الأخيرة.
- فإذا كان المنظم عند زيادة انتاجه يستطيع أن يضيف إلى إيراده الكلي أكثر مما يضيف إلى تكاليفه الكلية فإنه يكون بذلك قد تمكن من زيادة ربحه الكلي.
- أما إذا كان قد أضاف إلى تكاليفه أكثر مما أضاف إلى إيراداته فإنه يكون قد أنقص من ربحه الكلية ، وأنه سوف يعظم أرباحه عندما تكون التكلفة الحدية مساوية للإيراد الحدي.
- لكي تكون الصناعة في توازن تام فإنه من الضروري :-

أ- أن يكون عدد المشاريع في الصناعة ثابتاً.

ب-إن إنتاج كل مشروع ثابت.

إن الشرط الضروري لـ (أ) هو أن أرباح المنظمين يجب أن تكون عند المستوى الاعتيادي وهذا يعني أن معدل التكاليف يجب أن يكون مساوياً لمعدل الإيراد أو السعر.

أما الشرط الضروري لـ (ب) هو أن كل منظم يجب أن يكون قد حصل على أعظم ربح ممكن وهذا يعني أن التكلفة الحدية يجب أن تساوي الإيراد الحدي.

لذا فعند التوازن التام إن كل مشروع سوف ينتج ذلك الانتاج الذي يكون عنده معدل التكاليف مساوياً لمعدل الإيراد ، وأن التكلفة الحدية مساوية للإيراد الحدي.

م.م هند وليد العبيدي